

Distr.: Limited
24 February 2023
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

21 شباط/فبراير - 1 آذار/مارس 2023

مشروع تقرير

المقررة: السيدة أزيلا غ. أرومياك - مارته (الفلبين)

رابعاً - مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن

- 1 - وردت الإشارة إلى مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن خلال التبادل العام للآراء الذي جرى في الجلستين 304 و 305 اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في 21 شباط/فبراير، وفي الجلسة الثانية التي عقدها الفريق العامل الجامع في 23 شباط/فبراير.
- 2 - وخلال التبادل العام للآراء وفي الفريق العامل الجامع، أثنت الوفود على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تحديث مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن وإنجاز الأعمال المتأخرة المتراكمة فيما يتعلق بإعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. وجرى التذكير بأهمية المنشورين في توفير دراسات تحليلية عن تطبيق مواد ميثاق الأمم المتحدة وتفسيرها. ولاحظت عدة وفود بقلق تعذر إنجاز الأعمال المتأخرة المتراكمة فيما يتعلق بإعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، لا سيما المجلد الثالث، ودعت الأمين العام إلى معالجة هذه المسألة بفعالية وعلى سبيل الأولوية. وأثني على الأمانة العامة لإتاحتها مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن إلكترونيا ولتيسيرها إمكانية الاطلاع عليهما في الموقعين الشبكيين الخاصين بهما. وأشار إلى الحاجة إلى إصدار المنشورين بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.
- 3 - وفي الجلسة الثانية للفريق العامل، قدم ممثلاً الأمانة العامة إحاطة عن حالة إعداد مرجع ممارسات مجلس الأمن ومرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة.
- 4 - وفيما يتعلق بحالة إعداد مرجع ممارسات مجلس الأمن، وإحاطة بأحدث تقرير للأمين العام عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن (A/77/303)، أفيد بأنه يتواصل



إحراز تقدم كبير في إعداد المنشور، مع التركيز على الانتهاء في آن واحد من إعداد الملحق الرابع والعشرين الذي يغطي عام 2021 والملحق الخامس والعشرين الذي يغطي عام 2022. وأشار على وجه أكثر تحديداً إلى أنه تم الانتهاء من إعداد النسخة الأولى من الملحق الرابع والعشرين ونُشرت على شبكة الإنترنت في الموعد المقرر لذلك وهو تشرين الأول/أكتوبر 2022، كما ظل العمل مستمرا على المسار الصحيح لإصدار النسخة الأولى من الملحق الخامس والعشرين بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأشار أيضا إلى أن الأعمال التحضيرية بشأن الملحق السادس والعشرين الذي يغطي عام 2023 قد بدأت.

5 - وبعد ذلك، عُرضت بإيجاز مختلف التطورات. أولاً، فيما يتعلق بالنشر، أُشير إلى أن جميع النسخ المنشورة للملاحق التي تغطي الفترة من عام 1989 إلى عام 2019 متاحة في نسخة مطبوعة باللغة الإنكليزية وعلى شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية الست. وقد نشر الملحق الثالث والعشرون، الذي يغطي عام 2020، في نسخة مطبوعة باللغة الإنكليزية، في حين من المتوقع أن تكون النسخ باللغات الخمس الأخرى متاحة بحلول نهاية آذار/مارس 2023.

6 - ثانياً، فيما يتعلق بالابتكار، أُفيد بأن جهوداً بذلت لتحسين عرض المعلومات المتاحة عن أعمال مجلس الأمن ولتعزيز جمع البيانات وتحليلها. وعلى وجه الخصوص، تم تحديث تصميم لوحة متابعة "البعثات الميدانية" وخرائطها ومهامها. ولوحظ أيضاً أنه تم في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إطلاق لوحة متابعة جديدة حول الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا وتضمنت معلومات تاريخية وتحليلية مفيدة حول الموضوعات والمنظمين منذ عام 1992. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت مجموعات البيانات المتاحة عن مسائل "الأطفال والنزاع المسلح" و"حماية المدنيين" و"المرأة والسلام والأمن" وهي تشمل الآن جميع قرارات مجلس الأمن التي يعود تاريخها إلى بدء كل بند من هذه البنود في الأعوام 1998 و 1999 و 2000 على التوالي. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أطلقت الطبعة السنوية من لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، استمر إصدار النشرة الإخبارية الشهرية المعنونة "استعراض أعمال مجلس الأمن للأمم المتحدة".

7 - وأُعرب عن الامتنان للدعم المعزز الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال تبرعاتها المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لاستكمال مرجع ممارسات مجلس الأمن. وأشار إلى أن الموارد في إطار الصندوق الاستئماني قد أتاحت تعيين موظفين بعقود مؤقتة ومتطوعي الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء البحوث المتعلقة بالمنشور وصياغته، فضلاً عن اجتذاب الخبرات في مجالي التحرير وتكنولوجيا المعلومات لتحسين الكفاءة في إعداده. وجرى التشديد على أن الصندوق الاستئماني كان مفيداً في الجهود الرامية إلى التغلب على الأعمال المتأخرة المتراكمة منذ عقود فيما يتعلق بنشر مرجع ممارسات مجلس الأمن، مما جعل الممارسات التاريخية والمعاصرة الغنية لمجلس الأمن متاحة بسهولة أكبر. وأشار إلى المساهمات السخية التي قدّمتها ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والصين وفرنسا والمكسيك واليابان في عام 2022.

8 - وأشار كذلك إلى أنه قد وُجّه نداء في كانون الثاني/يناير 2023 لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، بهدف الحفاظ على المسار وتجنب الأعمال المتأخرة المتراكمة، فضلاً عن ضمان استمرار حسن توقيت مرجع ممارسات مجلس الأمن وجودته وتغطيته المتعمقة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت جلسة إعلامية عبر الإنترنت في شباط/فبراير 2023 لعرض أهداف النداء على مندوبي اللجنة السادسة.

- 9 - وأفيد أيضا بأنه على الرغم من الدعم الوارد من الدول الأعضاء عن طريق التبرعات، فإن مستويات التمويل الحالية من خلال الصندوق الاستئماني غير كافية لضمان استراتيجية مستدامة في المستقبل للحفاظ على الجدول الزمني لمرجع ممارسات مجلس الأمن وتجنب تراكم الأعمال المتأخرة. وجرى التشديد على ضرورة وجود هيكل دعم مستدام ويمكن التنبؤ به من الميزانية من أجل الحفاظ على التقدم المحرز، وضمان النهج المعاصر المتبع في مرجع ممارسات مجلس الأمن بشكل كامل، وتلبية طلبات الدول الأعضاء.
- 10 - وفيما يتعلق بحالة مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، قُدمت إحاطة بشأن التطورات الرئيسية التي استجذت منذ صدور آخر تقرير للأمين العام عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن، مع التركيز على مجالين رئيسيين.
- 11 - أولاً، فيما يتعلق بالدراسات الجديدة قيد الإعداد، أفيد بأنه فيما يتعلق بالدعوة الموجهة إلى الأمين العام بأن يعالج، بفعالية وعلى سبيل الأولوية، الأعمال المتأخرة المتركمة المتعلقة بإعداد المجلد الثالث من مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 115/76، الفقرة 17)، تقوم كلية الحقوق بجامعة أوتاوا بإعداد ست دراسات تتعلق بذلك المجلد عن المادتين 24 و 25 من الميثاق (للملحق رقم 11 (2010-2015)) وعن المواد 36 و 40 و 42 و 54 (للملحق رقم 12 (2016-2020)). وأشار كذلك إلى أن كلية الحقوق بجامعة أوتاوا أيضا بصدد إعداد أعمال الصياغة وإجراء البحوث المتعلقة بدراسيتين عن المادة 15 للمجلد الثاني من الملحقين رقم 11 ورقم 12، وكذلك دراستين عن المادة 92 وعن المادة 93 للمجلد السادس من الملحق رقم 12. وبذلك يصل العدد الإجمالي للدراسات قيد الإعداد إلى ما مجموعه عشر دراسات.
- 12 - وأشار كذلك إلى أنه من بين الدراسات الأربع التي سيعدها الخبراء الاستشاريون الثلاثة الذي تُموّل الاستعانة بهم في آب/أغسطس 2022 من الصندوق الاستئماني المخصص لانتهاء من إنجاز الأعمال المتأخرة المتركمة المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، أنجزت دراستان بشأن الملحق رقم 11 (دراسة واحدة عن المادة 19 للمجلد الثاني ودراسة واحدة عن المادة 103 للمجلد السادس) وقدمتا إلى الإدارة المقدمة للوثائق (مكتب الشؤون القانونية) ونشرت نسخة مسبقة منهما على الموقع الشبكي لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. ومن بين الدراستين المتبقيتين اللتين عهد بإعدادهما إلى خبراء استشاريين، وكلاهما بشأن الملحق رقم 12، كانت إحداهما (عن المادة 13، الفقرة (1) (أ)، الجزء الثاني من الجملة)) على وشك أن تستعرضها الإدارة المقدمة للوثائق (مختلف شعب مكتب الشؤون القانونية) والأخرى (عن المادة 103) في مرحلة إجراء البحوث.
- 13 - وثانياً، فيما يتعلق بمشاركة المؤسسات الأكاديمية في أعمال البحث والصياغة لإعداد الدراسات المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، أعرب عن الامتنان لكلية الحقوق بجامعة أوتاوا على ما تواصل تقديمه من دعم.
- 14 - وبالإضافة إلى التطورات المذكورة أعلاه، شُدد على أنه، في أعقاب دعوة الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تنظر في تحمل تكاليف خبراء معاونين للعمل على إعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، وهي الدعوة التي أُحيلت إلى جميع الوفود في مذكرة شفوية مؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، طلب وفد من المنطقة الأفريقية مؤخراً معلومات إضافية عن تلك المبادرة.

- 15 - واستُرعي انتباه الوفود أيضا إلى الدعوة لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المخصص للانتهاء من إنجاز الأعمال المتأخرة المترابطة المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ذُكر أن الرصيد المتاح في الصندوق حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023 يبلغ 77 289 دولارا.
- 16 - ودُعيت الوفود مرة أخرى إلى العمل على زيادة اهتمام المؤسسات الأكاديمية في بلدانها أو مناطقها بالمشاركة في إعداد الدراسات المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، مع مراعاة أهمية التنوع الجغرافي في هذا الصدد.
- 17 - وعقب العرضين المقدمين من ممثلي الأمانة العامة، طُلب إلى الأمانة العامة مرة أخرى الانتهاء من إنجاز الأعمال المتأخرة المترابطة المتعلقة بنشر مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، بالنظر إلى تأثير جميع مجلداته بذلك التأخير. وأكدت الأمانة العامة من جديد التزامها بالقيام بذلك، وأشارت في الوقت نفسه إلى ندرة الموارد المتاحة.
- 18 - وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الوفود إلى أن مرجع ممارسات مجلس الأمن أداة ذات إمكانات كبيرة وأن الأمانة العامة قد تقتصر إلى الموارد الكافية لإعداد ذلك المنشور القِيم، وأُعربت عن الحاجة إلى استكشاف خيارات بغيّة إنشاء هيكل دعم مستدام ويمكن التنبؤ به من الميزانية لضمان نشره في الوقت المناسب. ولوحظ أيضا أن التحديات تعد أساسا باللغة الإنكليزية فقط. وبالتالي، فقد شُدّد على ضرورة تحديث المنشورين آنيا بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.
- 19 - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن:
- (أ) تنثي على الأمين العام للتقدم المحرز في إعداد الدراسات المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعانة ببرنامج التدريب الداخلي في الأمم المتحدة والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية لهذا الغرض، وللتقدم المحرز في تحديث مرجع ممارسات مجلس الأمن؛
- (ب) تشجع كذلك الدول الأعضاء على تحديد المؤسسات الأكاديمية التي لديها القدرة على الإسهام في إعداد الدراسات المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة وتقديم تفاصيل الاتصال بتلك المؤسسات، وترحب كذلك في هذا الصدد بمبادرة الأمانة العامة إلى أن تدعو أيضا أعضاء لجنة القانون الدولي إلى تزكية مؤسسات أكاديمية لتقوم الأمانة العامة بالاتصال بها لهذا الغرض؛
- (ج) تلاحظ مع التقدير مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني المخصص للانتهاء من إنجاز الأعمال المتأخرة المترابطة المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة وفي الصندوق الاستئماني لاستكمال مرجع ممارسات مجلس الأمن، فضلا عن المساهمات الأخرى، التي تشمل التكفل بنفقات خبراء معاونين للمساعدة في استكمال مرجع ممارسات مجلس الأمن؛
- (د) تكرر دعوتها إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المخصص للانتهاء من إنجاز الأعمال المتأخرة المترابطة المتعلقة بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة من أجل مواصلة دعم الأمانة العامة في عملية الإنهاء الفعلي لتلك الأعمال؛ وتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لاستكمال مرجع ممارسات مجلس الأمن بغيّة الالتزام بالجدول الزمني للنشر السنوي؛ والتكفل، طوعا ودون تكبد الأمم المتحدة أي تكلفة، بنفقات خبراء معاونين للمساعدة في تحديث المنشورين؛

- (هـ) تهيب بالأمين العام أن يواصل بذل جهوده من أجل تحديث المنشورين وإتاحتهما إلكترونياً بجميع اللغات التي يصدر بها كل منهما، وتشجّع على تحديث الموقعين الشبكيين الخاصين بمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة⁽¹⁾ ومرجع ممارسات مجلس الأمن⁽²⁾ بشكل متواصل؛
- (و) تلاحظ مع القلق أن الأعمال المتأخرة المتراكمة فيما يتعلق بإعداد جميع المجلدات من مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما المجلد الثالث، لم تتجز بعد، وإن كان حجمها قد انخفض قليلاً، وتهيب بالأمين العام معالجة تلك المسألة بفعالية وعلى سبيل الأولوية، وتنتهي في الوقت نفسه على الأمين العام للتقدم المحرز في الحد من الأعمال المتأخرة المتراكمة؛
- (ز) تكرر تأكيد مسؤولية الأمين العام عن جودة مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن، وتهيب بالأمين العام فيما يتعلق بمرجع ممارسات مجلس الأمن أن يواصل اتباع الطرائق المحددة في الفقرات 102 إلى 106 من تقريره المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 1952⁽³⁾.

(1) <http://legal.un.org/repertory>

(2) www.un.org/securitycouncil/content/repertoire/structure

(3) A/2170